

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2004/17  
1 March 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التعصب

التنفيذ والمتابعة الشاملان للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز

العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تقرير مقدم من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بقرار

الجمعية العامة ٥٦/٢٦٦\*

\* أرجئ تقديم هذا التقرير للتمكن من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات.

## موجز

وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها الدول والإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية تنفيذاً لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وهذا التقرير يكمل، ويقراً بالافتتان، مع تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن "التنفيذ والمتابعة الشاملين للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" الذي قدمته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند ١١٧ (ب) من جدول الأعمال (A/58/324).

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٤-١	..... مقدمة
٤	٦١-٥	..... تنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان
٤	٢٨-٥	..... ألف- من جانب الدول
١٢	٣٦-٢٩	باء من جانب الإجراءات الخاصة وغيرها من آليات لجنة حقوق الإنسان
		جيم- من جانب هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات
١٤	٤٢-٣٧	..... الدولية والإقليمية
١٦	٤٤-٤٣	..... دال- من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٦	٦١-٤٥	..... هاء- من جانب المنظمات غير الحكومية

## أولاً - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٥٦، من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليها وإلى لجنة حقوق الإنسان تقريراً سنوياً عن تنفيذ ومتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.
- ٢ - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التقارير السابقة عن التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان (A/CONF.189/12، الفصل الأول) المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتيها الثامنة والخمسين (E/CN.4/2002/21) والتاسعة والخمسين (E/CN.4/2003/18 و Add.1 و Add.2)، وإلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين (A/57/443). وقدمت المفوضية لحقوق الإنسان (المفوضية) تقريراً مفصلاً عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام ٢٠٠٣ إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (A/58/324).
- ٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أرسلت المفوضية مذكرات شفوية إلى الدول وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، تطلب فيها معلومات تكميلية عن أنشطة المتابعة والتنفيذ المضطلع بها في سياق المؤتمر العالمي. ويقدم هذا التقرير موجزاً للردود التي وردت. ويعرض هذا التقرير أيضاً البيانات الخطية الواردة من ممثلي الدول بمناسبة الحلقات الدراسية الإقليمية للخبراء التي نظمتها المفوضية.
- ٤ - وتود المفوضية أن توجه الانتباه، عند تقديم هذا التقرير، إلى التقرير عن الاجتماع الأول للخبراء البارزين المستقلين بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (E/CN.4/2004/112).

## ثانياً - تنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان

### ألف - من جانب الدول

- ٥ - يوجز التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/58/324) الأنشطة التي تضطلع بها حكومات كل من الجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسويسرا، وغواتيمالا، وناميبيا، وهايتي، وهولندا، في إطار متابعة المؤتمر العالمي. وإضافة إلى ذلك، فقد وردت المعلومات التالية من الحكومات المذكورة أدناه.
- ٦ - أفادت حكومة الأرجنتين عن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات بغرض وضع إطار لإعداد خطة عمل وطنية لمناهضة التمييز وجمع الأموال من أجل هذه المبادرة. وجرت مشاورات بشأن الإطار مع برلمانيين وممثلين عن الأوساط الجامعية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان مكافحة التمييز. كما جرى تحليل مواضيعي لإعلان

وبرنامج عمل ديربان لتوزيع المسؤوليات على أجهزة الإدارة الحكومية. ونظم أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات اجتماعات في مقاطعات بوينس آيرس وميسيونيس وريو نيغرو، بهدف جمع معلومات من السلطات المحلية، وكذلك من المنظمات غير الحكومية المحلية، بشأن قضايا التمييز العنصري. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقّع اتفاق بين وزارة الخارجية والمفوضية لتمويل عملية وضع خطة عمل وطنية لمناهضة العنصرية، تهدف إلى إشراك كافة قطاعات المجتمع المعنية.

٧- وأفادت حكومة بلجيكا عن تعيين وزير للحوار بين الثقافات. وتم اعتماد قانونين في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة العنصرية. كما أن مركز تكافؤ الفرص ومناهضة العنصرية عرض مشروع خطة عمل وطنية لمناهضة العنصرية على حكومة بلجيكا. ويتصدى مشروع خطة العمل لمواضيع مثل التمييز في مكان العمل، وإدماج الشباب من أصل أجنبي في نظام التعليم، وسلوك قوات الشرطة. ويقترح المشروع أيضاً معاقبة الأحزاب السياسية التي تبث أفكاراً تحض على الكراهية وإحاطة الجماهير علماً بوجود المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، إلى جانب مبادرات أخرى. وتمثل المرحلة التالية من إعداد خطة العمل الوطنية في إجراء مشاورات مع إدارات الوزارات المختصة ومع المجتمع المدني.

٨- أما الاستراتيجية البلغارية لمكافحة التمييز العنصري، فأهم جزء من إعدادها يتمثل في اعتماد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية. وقد اعتمد البرلمان البلغاري قانون الحماية من التمييز في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الذي أعده المجلس الوطني المعني بالقضايا العرقية والسكانية بالتعاون مع خبراء من المجتمع المدني. ويكون الحظر المفروض بذلك على التمييز ملزماً لأي طرف سواء كان من القطاع العام أو الخاص. كما أن عبء الإثبات في قضايا التمييز العنصري انتقل من الشاكي إلى المدعى عليه. ويُعتزم بموجب هذا القانون إنشاء لجنة مستقلة لمناهضة التمييز تبتق عنها لجنة فرعية معنية بالتمييز العنصري وأخرى معنية بالتمييز بسبب الجنس. وستحول اللجنة سلطة تلقي الشكاوى والتحقيق فيها، فضلاً عن التصرف من تلقاء نفسها لإصدار قرارات ملزمة في قضايا التمييز وفرض جزاءات مالية أو تدابير إدارية ملزمة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة بلغاريا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ خطة عمل لمواصلة تنفيذ البرنامج الإطاري للمساواة في دمج الروما (العجر) في المجتمع البلغاري.

٩- وقدمت حكومة شيلي للمفوضية عرضاً عاماً للتقدم الذي أحرزته على الصعيد الوطني منذ عقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكان التحدي الأول الذي تصدت له شيلي هو الحد من الفقر المدقع مع التركيز بخاصة على الفئات الضعيفة ومبدأ الإدماج. ويهدف برنامج "نظام التضامن في شيلي" (*Sistema Chile Solidario*) إلى تحسين مستوى المعيشة لأفقر الأسر في شيلي.

أما برنامج "التسامح وعدم التمييز"، فقد أسفر عن إنشاء شبكة مشتركة بين الوزارات وشبكة للمجتمع المحلي تتألف كل منهما من ممثلين عن الأقليات والفئات الأخرى المتضررة من التمييز. وقد أسهمت أعمال هاتين الشبكتين في وضع إطار لخطة العمل الوطنية لمكافحة التمييز في شيلي. كما أن شيلي أعدت برنامجاً خاصاً لإقامة علاقة جديدة بين الدولة والشعوب الأصلية، استناداً إلى مبادئ التنوع والتفاعل الثقافي والتنمية الإثنية والمشاركة والعمل التصحيحي. ومن المبادرات المهمة في هذا الشأن إنشاء لجنة لإظهار الحقائق برئاسة باتريسيو أيلوين أسوكار، رئيس شيلي السابق. والهدف من هذا المشروع هو إعلان الحقيقة عن تاريخ وأسباب العنصرية والتمييز والتعصب، واقتراح سياسة عامة شاملة تهيئ الظروف للنمو المتكامل لجماعات السكان الأصليين. وثمة مبادرة أخرى هي اقتراح تعديل الدستور الشيلي بحيث يتم الاعتراف فيه رسمياً بالشعوب الأصلية في شيلي، كوسيلة للاعتراف بدورهم وأهميتهم في حياة الأمة، فضلاً عن حالات الظلم التي عانت منها هذه الشعوب في الماضي. وفي النهاية، أعدت الحكومة مجموعة من السياسات الخاصة الأخرى بشأن الأمور التالية: الهجرة وحماية حقوق المرأة والطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٠- وأفادت كوبا بأن متابعتها لإعلان وبرنامج عمل ديربان في عام ٢٠٠٣ تمثلت أساساً في مواصلة وتدعيم وتحسين السياسات والبرامج التي بدأتها من قبل. وتهدف عدة برامج اجتماعية وتعليمية وثقافية إلى تعزيز ثقافة وطنية جامعة للشمل، استناداً إلى القيم التي شكلت سمات الهوية الكوبية. ومن هذه البرامج برنامج تليفزيوني تعليمي أُطلق عليه اسم "الجامعة للجميع"، وهو يركز تركيزاً خاصاً على عدم التمييز واحترام التنوع. وهناك برنامج آخر يهدف إلى تحسين نوعية حياة المعوقين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، عُقد المهرجان الثالث للثقافة الأفريقية في كوبا، اعترافاً بثقافة الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي وتقاليدها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نُظّم مهرجان صيني في حي هافانا الصيني. وأكدت حكومة كوبا التزامها بالتعاون الدولي الموصى به في برنامج عمل ديربان كوسيلة لمكافحة العنصرية وكره الأجانب، مع التركيز بخاصة على تحسين حياة ضحايا التمييز العنصري، ولا سيما أبناء ضحايا تجارة الرقيق والاستعمار. وفي هذا السياق، يكاد يكون نصف الطلاب الأفارقة والوافدين من أمريكا اللاتينية الذين يحصلون على منح للدراسة في كوبا من بين الأقليات المحرومة. وبما أن غالبية ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في حاجة ماسة إلى الخدمات الصحية، فقد واصلت كوبا أيضاً برنامجها الصحي العالمي الذي يقوم في إطاره أفراد كوبيون من القطاع الطبي بتقديم خدماتهم في ٢٠ بلداً من العالم النامي.

١١- وذكرت حكومة قبرص أن مجلس الوزراء وضع واعتمد، تحت إشراف وزارة العدل والنظام العام، خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية، تتضمن جدولاً زمنياً مفصلاً وتحديدًا للسلطة المسؤولة عن كل تدبير من تدابير التنفيذ. وتتولى لجنة وزارية رصد تنفيذ خطة العمل المناهضة للعنصرية، بهدف تقييم تأثيرها وفعاليتها. ومنذ اعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية، قدمت اللجنة المختصة المنشأة لمساعدة اللجنة الوزارية تقريرين عن تدابير

وأنشطة التنفيذ المدرجة في الخطة. وتتضمن تدابير التنفيذ المهمة المذكورة في خطة العمل الوطنية لمناهضة التمييز التصديق على الصكوك القانونية الدولية والإقليمية، وبدء العمل بمخطط جديد للمساعدة القضائية في المحاكمات المدنية والجنائية، وإدخال تعديلات تشريعية لتوسيع نطاق اختصاصات ديوان المظالم، وتمكينه من العمل بوصفه الجهاز المستقل الوحيد الذي يتناول عدم التمييز والمساواة. وعلاوة على ذلك، ففي أثناء سنة ٢٠٠٣، جرى توزيع منشورين عن العنصرية على تلاميذ المدارس التعليم الأساسي والثانوي، فضلاً عن الجماهير العريضة.

١٢- وأفادت الجمهورية التشيكية بأن من مساهماتها في متابعة المؤتمر العالمي أنها استضافت في براغ في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الحلقة الدراسية الإقليمية للخبراء من أجل أوروبا الشرقية التي عقدتها المفوضية حول المواضيع التالية: (أ) حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية وإثنية ودينية ولغوية؛ (ب) والروما: القضايا والآفاق على طريق المساواة؛ (ج) وكره الأجانب. وقد مكنت الحلقة الدراسية ١٢ خبيراً من خبراء المنطقة من مناقشة سبل ووسائل تنفيذ برنامج عمل ديربان وهيأت لجميع المشاركين فرصة إقامة روابط شبكية على الصعيد الإقليمي. والتقرير عن الحلقة الدراسية مقدم كوثيقة رسمية من وثائق لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1004/17/Add.1). وعلاوة على ذلك، ذكرت الجمهورية التشيكية أنها بصدد إعداد خطة عمل وطنية لمناهضة العنصرية تحت رعاية مفوض حقوق الإنسان التابع للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وافقت حكومة الجمهورية التشيكية على الخطوط العريضة الأولية لقانون جديد لمناهضة العنصرية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. والغرض من القانون الجديد هو توفير معيار موحد وميسر لحماية جميع ضحايا التمييز.

١٣- وقدمت حكومة جورجيا إلى المفوضية عرضاً عاماً لجميع الأحكام الدستورية والتشريعية التي تجرم التمييز في البلد. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، بدأ العمل بمادة جديدة في القانون الجنائي تجعل من أفعال التمييز العنصري جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات. كما أصبح التعصب العنصري أو الديني أو الوطني أو الإثني ظرفاً مشدداً فيما يتعلق بعدة جرائم. وأفادت حكومة جورجيا كذلك في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ بأن رئيس جورجيا أصدر مرسوماً خاصاً بالموافقة على خطة العمل المتعلقة بتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات للأقليات التي تعيش في جورجيا، وهي خطة تنعكس فيها مبادئ وأوليات إعلان وبرنامج عمل ديربان. وخطة العمل متاحة على موقع مجلس الأمن القومي لجورجيا على شبكة الويب ([www.dhr-nsc.gov.ge](http://www.dhr-nsc.gov.ge)).

١٤- وقدمت حكومة ألمانيا في تقريرها معلومات عما اعتمدته الحكومة الاتحادية من تدابير وأنشطة جارية ومخططة بهدف مكافحة التطرف اليميني وكره الأجانب ومناهضة السامية والعنف. وبالنظر إلى الطبيعة المتعددة الجوانب للعوامل المسهمة في نشوء التطرف اليميني، تتبع حكومة ألمانيا استراتيجية متعددة الأبعاد تشمل عناصر تهدف إلى منع ارتكاب هذه الجرائم وجهوداً ترمي إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وعلى صعيد المنع، أعلن المؤتمر الدائم لوزراء التعليم الألمان أن تعليم حقوق الإنسان من أهم الأهداف التعليمية بالمدارس. وما له أهمية مماثلة تماماً

في هذا السياق هو ترسيخ التسامح بنشر المعرفة بالثقافات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ترى الحكومة أن تعزيز الأعمال التي يجربها المجتمع المدني أمراً أساسياً لمكافحة التطرف اليميني. وتعتزم الحكومة تنفيذ ذلك بتشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في العمليات السياسية بالترويج للعمل الاجتماعي التطوعي، وبإدراج التعليم السياسي في التعليم النظامي والتأهيل المهني، وبالعمل حثيثاً على تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية التي تشجع الناس على المشاركة بهمة في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية. كما أن حكومة ألمانيا تعلق أهمية كبيرة على إدماج المهاجرين، باعتبار ذلك عاملاً حاسماً في مكافحة العنصرية. وأخيراً، اتخذت الحكومة تدابير تشريعية وإدارية تهدف إلى معاقبة مرتكبي الأفعال العنصرية وتحسين حماية الضحايا.

١٥- وقدمت حكومة هنغاريا معلومات عن البرامج المعدة لفئة الروما. ووفقاً لبرنامج الحكومة، بدأت الوزارات المختصة تعيين موظفين من الروما في وظائف الخدمة المدنية. كما بدأ المجلس المعني بشؤون الروما تقديم المشورة لرئيس الوزراء بشأن القضايا الاستراتيجية. وبدأت ترسم معالم مشروع برنامج يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص في المجتمع الهنغاري في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما الموقع الحكومي المخصص للروما على شبكة الويب ([www.romaweb.hu](http://www.romaweb.hu)) الذي بدأ تشغيله في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فهو يؤمن تدفقاً يومياً للمعلومات إلى المجتمعات المحلية بشأن البرامج والمشاريع القائمة وما تحققه من نجاحات وما تواجهه من صعوبات، بهدف التحفيز على التعاون بين أجهزة الروما المستقلة ومنظمات الروما والمؤسسات الحكومية. وتواصل المؤسسة العامة للروما في هنغاريا تمويل المنح الدراسية للطلاب من الروما وتقديم الدعم المالي لمكاتب المساعدة القضائية ومراكز المجتمع المحلي للروما والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للروما. وأفيد أيضاً بأن البرلمان بصدد النظر في قانون شامل عن المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص. واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بدأ المنسقون بين الأسر تيسير تبادل المعلومات بين إدارات المدارس والأسر، بهدف ضمان مشاركة الآباء مشاركة نشطة في عملية تعليم وتربية أبنائهم.

١٦- وأفادت حكومة ليختنشتاين باعتماد خطة عمل وطنية من خمس سنوات في شباط/فبراير ٢٠٠٣، تقوم على ركيزتين، هما: التوعية بمضمار التمييز العنصري وكره الأجانب، وإدماج الأجانب في المجتمع. وفيما يتعلق بالركيزة الأولى، نُظمت في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣) محاضرات وحلقات عمل بشأن حقوق الإنسان والتمييز العنصري في مختلف دوائر الإدارة العامة، وكانت موجهة لاتحاد مديري المدارس وضباط الشرطة. كما قام الفريق العامل المسؤول عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بجمع بيانات إحصائية بغية قياس ما يطرأ من تطورات في مجال العنصرية. وفيما يتعلق بالركيزة الثانية، اعتمدت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ سياسة شاملة لإدماج الأجانب المقيمين في ليختنشتاين.



١٧- وذكرت حكومة المغرب أن عدم التمييز مبدأ أصيل في الدستور. وللهوض بهذا المبدأ أنشئ "مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان". كما أنشئت أقسام خاصة داخل وزارة الداخلية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٨- وقدمت حكومة موريشيوس للمفوضية نسختين من المادة ٣ من الدستور المتعلقة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، ومن المادة ١٦ من الدستور التي تتناول مبدأ عدم التمييز.

١٩- وأفادت حكومة المكسيك بأنها دعمت إطارها القانوني لمكافحة التمييز العنصري باعتمادها في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ القانون الاتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه. وبالإضافة إلى تعريف مفهوم التمييز، يستحدث القانون عدداً من التدابير الإيجابية الرامية إلى تعويض الفئات التي جرت العادة على الإضرار بها بالتمييز والاستبعاد الاجتماعي. وتقع المسؤولية عن تطبيق هذا القانون على عاتق المجلس الوطني لمنع التمييز. وبإمكان المجلس أن يتخذ إجراءات حينما تقدم له شكاوى بالتمييز، وذلك إما بالتوفيق بين الأطراف المعنية أو بفرض جزاءات إدارية. والمجلس مختص أيضاً بالتحقيق في البلاغات المتعلقة بالتمييز في القطاع الخاص.

٢٠- وتستند السياسة العامة لمكافحة التمييز العنصري التي تنتهجها حكومة النرويج إلى مبدأ مفاده أن النرويج مجتمع متعدد الثقافات وأن التعدد الثقافي يثري المجتمع ويفيده في الوقت نفسه. وإدراكاً من الحكومة لأن مكافحة العنصرية جهد طويل الأجل، فقد اعتمدت خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز لتنفيذها في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وتنطبق هذه الخطة على الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية والمهاجرين المقيمين في النرويج. وتتناول التدابير المنصوص عليها في الخطة التوظيف والخدمات العامة والتعليم والعدل وإنفاذ القوانين والإنترنت والحماية القضائية من التمييز العنصري. وفيما يتصل بآخر هذه الأمور، سيقدم إلى البرلمان النرويجي في عام ٢٠٠٤ مشروع قانون لمكافحة التمييز الإثني.

٢١- وأفادت بولندا بأن المفوض الحكومي المعني بالمساواة في المركز بين المرأة والرجل يتولى تنسيق أعمال جميع الوزارات والمؤسسات المشاركة في تصميم خطة العمل الوطنية للتصدي للتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني. وقد قام المفوض الحكومي في هذا السياق بترجمة إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى اللغة البولندية. وعلاوة على ذلك، نُظِم مؤتمران وزاريان بهدف تحديد نطاق خطة العمل الوطنية، فضلاً عن فترة تنفيذها. ولضمان استجابة نطاق خطة العمل الوطنية لاحتياجات الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ووطنية والأجانب والمهاجرين، عقد المفوض الحكومي أيضاً اجتماعات عمل مع المنظمات غير الحكومية المختصة بالتمييز العنصري. وأثناء هذه الاجتماعات، تم تحديد المشاكل القائمة في مجالات السياسات القانونية والتوظيف والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والثقافة والإعلام. ويتلقى مكتب المفوض الحكومي

المعني بالمساواة في المركز بين المرأة والرجل إسهامات من أجل خطة العمل الوطنية من الوزارات والمؤسسات المختصة.

٢٢- وأفادت حكومة الاتحاد الروسي عن اعتماد تشريع اتحادي بشأن "الأعمال التي يقوم بها المتطرفون"، وقد سبق استخدامه لاتخاذ إجراءات ضد الأنشطة غير القانونية التي ارتكبتها "أصحاب الرؤوس الحليقة" ومؤيدو النازية. كما أفادت الحكومة بأنها تقدم معونة للفئات الضعيفة في إطار البرنامج الاتحادي لأبناء أسر اللاجئين والمهاجرين رغماً عنهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ برنامج من أربع سنوات للتوعية بمضمار العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد نُشر في عام ٢٠٠٣ عدد من الكتب في موضوع التسامح. كما عُرض برنامج وثائقي من ١٢ حلقة بعنوان "ملاحح الجنسية الروسية"، وهو يدور حول إسهام مختلف الثقافات في المجتمع الروسي. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، قامت وزارة الصحافة والتلفزيون والإذاعة الروسية بتمويل ٢٠ مشروعاً تتناول موضوع التسامح. وعلاوة على ذلك، تولي وزارة العمل أهمية خاصة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري في أماكن العمل.

٢٣- وقدمت حكومة سلوفينيا معلومات عن الأحكام المناهضة للتمييز في قانون الأجانب وقانون المواطنة والقانون الجنائي وقانون وسائل الإعلام. كما أفادت الحكومة بأن الشرطة اعتمدت مجموعتين من المبادئ التوجيهية الخاصة بهذا المجال، إحداهما عن العمل في مجتمع متعدد الثقافات، والأخرى عن العبارات المنطوية على تعصب في الاحتفالات العامة، وبخاصة في الاحتفالات الرياضية. وتعمل إدارة الأنشطة الثقافية للأقليات والمهاجرين من جانبها على ضمان التعبير عن المبادرات التي تطرحها الأقليات الثقافية تعبيراً ملائماً في سياسات البلد الثقافية. وبالإضافة إلى حماية الحقوق الثقافية للأشخاص المنتمين إلى الأقليات، تشجع وزارة الثقافة البرامج المصممة لتحسين التعريف بثقافات الأقليات وتيسير التلاحح الثقافي بين الأقليات والأغلبية من السكان، ويجدوها في هذا هدف عام يتمثل في تعزيز احترام التنوع. ولهذا مُنحت الأولوية للمبادرات التي تطرحها جماعات الأقليات والتي تنشر معلومات حقيقية عن الحياة الثقافية لأعضاء مجموعات الأقليات الإثنية وعملهم وأفكارهم. وشارك أيضاً ممثلو مختلف الأقليات الإثنية في صياغة البرنامج الثقافي الوطني لسلوفينيا.

٢٤- وأفادت حكومة السويد بأن البرلمان السويدي اعتمد في عام ٢٠٠٣ قانون حظر التمييز المعد للتصدي للتمييز بمختلف أسبابه، بما فيها الأصل الإثني. وقد أُدخل أيضاً تعديل على القانون الأساسي المتعلق بحرية التعبير، بهدف مكافحة موسيقى "نفوذ البيض" ("white power" music) مكافحة فعلية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في القانون الجنائي بحكم يفرض عقوبة خاصة على أخطر جرائم إثارة الفتنة العنصرية. كما تم تشكيل لجنة خاصة لبحث قوانين وسياسات مكافحة العنصرية. وتتضمن المواضيع التي ستبحثها اللجنة تدابير إيجابية يمكن اتخاذها، وتوحيد مختلف قوانين مكافحة العنصرية في قانون واحد، وإدماج مختلف

دواوين المظالم في ديوان واحد. وفي ميدان الإدارة، أنشأ مجلس الإدماج السويدي "بنك معارف" على موقع شبكي يقدم معلومات عن الخبرات المكتسبة والوسائل المتبعة في مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز الإثني. وأقام ديوان المظالم لمكافحة التمييز الإثني ومجلس الإدماج الوطني شبكة للربط بين مكاتب مكافحة التمييز المحلية. كما توفر التمويل اللازم للأعمال التي تجربها منظمات الشباب على الصعيد المحلي لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز. وعلاوة على ذلك، أنشئ "مشروع الخروج" للتصدي للميول العنصرية والكارهة للأجانب. والهدف من هذا المشروع هو وضع ونشر استراتيجيات لها مقومات الدوام لمساعدة الشباب الراغبين في ترك المجموعات العنصرية. ويدار هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع المجالس المحلية والحكومة والهيئات المقدمة للخدمات الاجتماعية على الصعيد المحلي. وأخيراً، أنشئ مركز وطني دائم أُطلق عليه اسم "منتدى التاريخ الحي" كسلطة عامة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. واستوحى المجلس من مأساة المحرقة التكليف الدائم للمتدئ، وهو تعزيز الحوار وتبادل الآراء بشأن الديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان. ومن المقرر أن يسهم المنتدى في فهم التاريخ فهماً أعمق من خلال تنظيم معارض وأشكال أخرى من التعبير الفني كالموسيقى والرقص والمسرح والأفلام والمحاضرات والمناقشات.

٢٥- وأفادت حكومة سويسرا بأن المؤتمر العالمي أسفر عن إنشاء صندوق تمويل لمكافحة العنصرية ومناهضة السامية وكره الأجانب. ويجري من خلال هذه المبادرة رصد ٣ ملايين فرنك سويسري كل سنة لمشاريع التدريب والتوعية والمنع. كما أنشئت شبكة وطنية لإسداء المشورة والمساعدة القضائية لضحايا التمييز العنصري. وقد كُلفت المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم *Gesellschaft Minderheiten Schweiz* ([www.gms-minderheiten.ch/gms.html](http://www.gms-minderheiten.ch/gms.html)) برصد الحوادث العنصرية. وفي عام ٢٠٠٣، قدمت سويسرا الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واعتمدت اللجنة الاتحادية لمكافحة العنصرية كذلك عدداً من تدابير المنع والتوعية فيما يتصل بالقضايا التي نوقشت في ديربان، ومنها دراسة عن ظروف الحياة التي يعيشها ملتمسو اللجوء، وأخرى عن حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في سويسرا، وثالثة عن اعتراف الكنتونات السويسرية القانوني بجماعات الأقليات الدينية.

٢٦- وأفاد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تركيا عن اعتماده في آب/أغسطس ٢٠٠٢ لقانون يهدف إلى تحسين أوضاع الأقليات وزيادة حقوقهم الثقافية. ونتج عن ذلك أن أصبح التعدد الثقافي يحظى باعتراف رسمي. وقد اتخذت تركيا أيضاً خطوات مهمة على طريق التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ففي عام ٢٠٠٢، صدقت تركيا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٣، صدقت تركيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أنشئ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وهو يتألف من ممثلين عن مختلف الوزارات والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أخصائيين في ميدان حقوق الإنسان. وأنشأ المجلس الاستشاري بدوره فريقاً عاملاً معنياً بالأقليات والحقوق الثقافية.

٢٧- وقدمت لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية الدولية إلى المفوضية تقريرها السنوي عن الحرية الدينية الدولية (متاح أيضاً بالإنكليزية على الموقع التالي: [www.uscifr.gov](http://www.uscifr.gov)). وبالإضافة إلى تقديم معلومات عن أنشطة الدعوة والتدريب التي تجريها لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية الدولية، يبحث التقرير الحرية الدينية في عدة بلدان على ضوء تعهدات هذه البلدان بالالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٨- وأتاحت حكومة أوروغواي الاتفاق الموقع بين الحكومة ومجموعات المجتمع المدني التي تمثل الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وقد سبقت إتاحتها أيضاً لحلقة العمل الإقليمية المعنية باعتماد وتنفيذ سياسات العمل الإيجابي لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي نظمتها المفوضية في مونتيفيديو في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويلاحظ الاتفاق التقدم المحرز ويعلن مجموعة من التدابير الرامية إلى علاج حالات عدم المساواة بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الطبقة الاجتماعية. وستستند هذه التدابير إلى بيانات إحصائية مفصلة حسب العرق ونوع الجنس. وهي تتضمن تدابير ذات طابع قانوني، فضلاً عن مبادرات في ميدان التعليم والرعاية الصحية والإسكان والمشاركة السياسية.

#### باء - من جانب الإجراءات الخاصة وغيرها من آليات لجنة حقوق الإنسان

٢٩- إن أعمال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي الأساس الذي تركز إليه عدة ولايات مواضيعية. وقد أدرج المقررون الخاصون المكلفون من لجنة حقوق الإنسان بالنظر في القضايا المواضيعية المتصلة بحقوق الإنسان تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان في أعمالهم اليومية واقترحوا عدة تدابير عملية. وقد شارك عدد من المقررين في عملية التحضير للمؤتمر العالمي، وشاركوا في المؤتمر نفسه. والقرارات التالية مكرسة لما قام به المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لتنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٠- تتمثل ولاية المقرر الخاص التي أنشئت في عام ١٩٩٣ في بحث جميع الأحداث التي تشكل مظهراً من مظاهر الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما ينظر المقرر الخاص في التدابير التي تتخذها الحكومات للتغلب على هذه المظاهر وإسداء المشورة المناسبة بشأن كيفية بلوغ الانسجام الاجتماعي.

٣١- ويتناول المقرر الخاص، السيد دودو ديان، قضية متابعة المؤتمر العالمي أثناء زيارته القطرية، ويقدم تقارير بذلك إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وفي ضوء الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي (A/CONF.189/12)، يقوم المقرر الخاص بالترويج لاستراتيجية مزدوجة المسار لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي تتمثل فيما يلي: استراتيجية قانونية وسياسية موجهة نحو تشجيع التصديق على

جميع الصكوك والاتفاقات الدولية ذات الصلة وتنفيذها، واستراتيجية فكرية وأخلاقية تهدف إلى تحسين فهم العلاقات العرقية والإثنية المعاصرة والديناميات الثقافية والأخلاقية التي تتركز عليها. واقترح المقرر الخاص إقامة صلة وثيقة عبر التفكير والعمل بين الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من جهة، وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والديانات من الجهة الأخرى.

٣٢- وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح المقرر الخاص على لجنة حقوق الإنسان ما يلي:

- (أ) تعزيز روح التوافق التي سادت مؤتمر ديربان في مكافحة العنصرية؛
- (ب) تعزيز التكامل والتعاون بين جميع آليات مكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب والتعصب؛
- (ج) إيلاء المزيد من العناية لحالات وممارسات التمييز ضد غير المواطنين والمهاجرين واللاجئين؛
- (د) إعطاء دور رئيسي للحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، باعتبار ذلك استراتيجية للتغلب على جميع أشكال التمييز والاستبعاد والتعصب؛
- (هـ) تشجيع كافة جوانب التعليم، وبخاصة تدريس التاريخ والأخلاق والثقافات وحقوق الإنسان باعتبارها مدونة أخلاق عالمية، بهدف الوقوف على القيم المشتركة بين جميع الديانات والتقاليد الروحانية وتعزيز التواصل بين الثقافات؛
- (و) تعزيز القيمة الخلاقة للتعددية، من منطلق اعتبارها اعترافاً بالتنوع وقبولاً وتعزيزاً واحتراماً له. وهو ما يعني في هذا السياق دعم مفهوم الهوية كتأكيد مشروع للخصوصية، لا كإنكار للآخر.

٣٣- ويوجه تقرير السيد ديان المقدّم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين (E/CN.4/2004/18) العناية إلى التمييز العنصري الذي يمس جماعات الروما والسنتي والمسافرين وكذلك التدابير المتخذة على الصعيد الأوروبي لمعالجة هذا التمييز، بالإضافة إلى مظاهر معاداة السامية. ويذكر المقرر الخاص في استنتاجاته أنه بدأ اتصالات مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتأكيد الحاجة إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بهدف التصدي للازدیاد الشدید لمظاهر العنصرية التقليدية، وكذلك ظهور أشكال جديدة غادرة من التمييز والعنصرية.

٣٤- وقد أكد المقرر الخاص أن أحد النقاط الأساسية التي يتعين التركيز عليها يتمثل في السؤال التالي: ما هي الصورة التي ترسم في الأذهان عن "الآخر"، أي الأجنبي، وكيف يُنظر إليه انطلاقاً من الثقافات المختلفة. ومن النقاط الأخرى التي ركز عليها المقرر الخاص كيفية نشر هذه الصورة في النظام التعليمي.

٣٥- وذكر المقرر الخاص أيضاً أنه سيسترد بالوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي في اختيار البلدان التي سيتوجه إليها في زيارته الميدانية. وقد زار في عام ٢٠٠٣ غيانا، وترينيداد وتوباغو، وكندا، وكولومبيا.

٣٦- وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان بالتحديد من المقرر الخاص في إطار ولايته أن يبحث حالة الشعوب المسلمة والعربية في مختلف أنحاء العالم بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقدم المقرر الخاص تقريراً أولياً (E/CN.4/2003/24) ذكر فيه ردود الأفعال ضد السكان المسلمين والعرب، فضلاً عن مظاهر مناهضة السامية في مختلف البلدان. وأعاد السيد ديان التأكيد مرة أخرى على الأهمية الأساسية التي يشغلها التعليم في مكافحة التحيز العنصري والتعصب وكره الأجانب والعنصرية.

### جيم - من جانب هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية

٣٧- لخص التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/58/324) الجهود التي بذلتها المفوضية لمواصلة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويعرض ذلك التقرير أنشطة متابعة المؤتمر العالمي التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فضلاً عن منظمات دولية وإقليمية أخرى<sup>(١)</sup>.

٣٨- وبعد صدور ذلك التقرير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات من المفوضية الأوروبية التي أفادت بأن المواعدين النهائيين لبدء العمل بالمبدأين التوجيهيين 2000/43/EC و 2000/78/EC، قد انقضى، ولئن كانت بعض الدول قد اعتمدت تشريعات شاملة لمناهضة التمييز، فإن بعضها الآخر تخلف عن هذين المواعدين. وقد بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ حملة إعلامية موجهة لأصحاب الأعمال والموظفين لإحاطتهم علماً بحقوقهم والتزاماتهم. بموجب المبدأين التوجيهيين الأوروبيين وتشريعات التنفيذ الوطنية ([www.stop-discrimination.info](http://www.stop-discrimination.info)). كما نُشرت مؤخراً دراسات حول تدابير مكافحة التمييز في البلدان المنضمة والمرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك حول مدى أهمية التنوع. كما بدأت المفوضية الأوروبية مؤخراً دراسة حول "الروما بعد توسيع الاتحاد الأوروبي"، ومن المقرر نشرها في منتصف عام ٢٠٠٤. وفي سياق برنامج الاتحاد الأوروبي للشباب، أنشأ الشباب موقعاً أوروبياً على شبكة الإنترنت، بأنفسهم ولصالحهم، لمكافحة العنصرية، هو موقع DASH-Europe (<http://d-a-s-h.org>). وفي إطار برنامج "كومينيوس" (Comenius)، لا يزال تعليم أبناء المسافرين بغرض العمل والروما يشكل أولوية لبرامج التعليم في المدارس وقبل دخول المدارس. أما برنامج "سقراط - غرونديغ" (Socrates-Grundtvig) لتعليم الكبار في أوروبا، فقد قام بأنشطة منها إنشاء موقع على شبكة الويب لمساعدة الطلاب من الشعوب الأصلية أو الأقليات أو المهاجرين أو الروما. ويولي طلب العطاءات للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الذي طرحه برنامج "ليوناردو دا فينشي" للتدريب المهني عناية خاصة للحوار بين الحضارات. وحصل المكتب الأوروبي لأقل اللغات استخداماً وشبكة ميركاتور للمعلومات والتوثيق على دعم مالي من المفوضية

الأوروبية في سياق حماية التراث الثقافي الأوروبي. كما أن برنامج المنار (PHARE) يمول مشاريع تهدف إلى تحسين حالة الروما والأقليات الأخرى في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

٣٩- ووجهت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عناية مفوضية حقوق الإنسان إلى الرأي الاستشاري التالي فيما يتعلق بالوضع القانوني للمهاجرين بدون أوراق رسمية: *I/A Court H.R., Condición Jurídica y Derechos de los Migrantes Indocumentados, Advisory Opinion OC-18/03 of 17 September 2003, Series A, No. 18* ([www.corteidh.or.cr](http://www.corteidh.or.cr)).

٤٠- وأفاد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن إنشاء صفحة خاصة بالتمييز على موقعه الشبكي ([www.ifrc.org/what/values/discrimination/bg.asp](http://www.ifrc.org/what/values/discrimination/bg.asp)). وتقدم هذه الصفحة مجموعة كاملة من المعلومات مصممة خصيصاً لمساعدة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والوفود الإقليمية على تصميم الأنشطة والحملات الرامية إلى الحد من التمييز والعنف في المجتمعات المحلية.

٤١- وأفاد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنه زاد من تركيزه على مناهضة السامية وغيرها من أشكال العنصرية وكره الأجانب في المنطقة المشمولة بولاية المنظمة. وفي عام ٢٠٠٣، عقدت المنظمة مؤتمرين: أحدهما مكرس لمسألة مناهضة السامية والآخر لمكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، مع التركيز على دور الحكومات والمجتمع المدني في تعزيز التسامح. وعولجت أيضاً قضيتنا عدم التمييز والتسامح أثناء الاجتماع التنفيذي السنوي المتعلق بالبعد الإنساني الذي عُقد في وارسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. واستناداً إلى المناقشات والتوصيات المعتمدة في المؤتمرات المذكورة أعلاه، عقد المجلس الوزاري الحادي عشر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اجتماعاً يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في ماستريخت بهولندا، حيث اعتمد إعلاناً بشأن التسامح وعدم التمييز. ومن المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٤ مؤتمر للمتابعة يتعلق بمناهضة السامية، وذلك في نيسان/أبريل في برلين، وآخر يتعلق بالعنصرية وكره الأجانب والتمييز، وذلك في بروكسل في أيلول/سبتمبر. وسينظّم حدث آخر في باريس لمناقشة الحق في حرية تداول المعلومات وحرية التعبير والعلاقة بين الدعاية على الإنترنت وجرائم الكراهية. ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ملتزم أيضاً بمكافحة التمييز العنصري ضد الروما، من خلال أعمال جهة الاتصال فيما يتعلق بقضايا الروما والسنتي. وقد اعتمد المجلس الدائم خطة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بتحسين أوضاع الروما والسنتي داخل المنطقة الخاضعة لولاية المنظمة، وحصلت خطة العمل على موافقة المجلس الوزاري. وترد معلومات إضافية، منها ما يتطرق إلى أنشطة المنظمة في ميدان مكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز المساواة بين الجنسين، على الموقع التالي: [www.osce.org](http://www.osce.org).

٤٢ - وأفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنها ستواصل البحث عن أفضل الممارسات في مجال السياسات الاجتماعية والتعليمية والصحية وسياسات التوظيف، ويشمل ذلك الأعمال المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإدماج.

#### دال - من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤٣ - أفاد ديوان المظالم (*Defensoría del Pueblo*) في فنزويلا بأنه أجرى دورات إعلامية للمدارس ووكالات إنفاذ القوانين والمؤسسات الصحية، ركزت تركزاً خاصاً على التسامح وحقوق الأشخاص المنتمين إلى فئات المجتمع المعرضة بشكل خاص للتمييز، أي السكان الأصليون والأشخاص المعوقون، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والنساء. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، يواصل ديوان المظالم المختص بشؤون الشعوب الأصلية (*Defensoría especial con competencia en materia indígena*) السعي إلى تيسير الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والقضائية بلغات الشعوب الأصلية ومشاركة الشعوب الأصلية في عمليات اتخاذ القرارات التي لها تأثير على أراضيهم أو ثقافتهم. وقد شرع الديوان أيضاً في دراسة عن تعليم الشعوب الأصلية باللغة الأم. وأخيراً، يتولى الديوان تيسير مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في المناقشات الدائرة حول القانون الأساسي المتعلق بالشعوب الأصلية، وإجراء دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لمثلي الشعوب الأصلية.

٤٤ - وقدم أمين مظالم مقدونيا إلى المفوضية نسخة من تقريره السنوي الذي يبين فيه بالتفصيل القضايا التي عرضت عليه بدعوى حدوث تمييز عرقي، والتحريات التي تمت والإجراءات التي اتخذت لتسوية كل حالة ثبت فيها وقوع التمييز العرقي.

#### هاء - من جانب المنظمات غير الحكومية

٤٥ - لخص تقرير الجمعية العامة (A/58/324) أنشطة متابعة المؤتمر العالمي التي أجرتها المنظمات غير الحكومية<sup>(٢)</sup> ومجموعات الشباب<sup>(٣)</sup>. وفيما يتعلق بتنفيذ المنظمات غير الحكومية ومتابعتها لإعلان وبرنامج عمل ديربان، تلقت مفوضية حقوق الإنسان المعلومات التكميلية التالية.

٤٦ - لما كان القلق يساور اللجنة اليهودية الأمريكية من تزايد الحوادث المناهضة للسامية وغيرها من أشكال التعصب في العالم، فقد أفادت بأنها تجري بحثاً وتعد برامج لمكافحة هذه الاعتداءات على حقوق الإنسان. وبرنامج "التسامح بين الجميع في الحرم الجامعي" الذي أعدته اللجنة اليهودية الأمريكية والذي يتم التوسع في تطبيقه يقدم لفصول المدارس الأمريكية دروساً في القيم الديمقراطية الأساسية، والتحيز العنصري، وتسوية المنازعات، والعلاقات بين المجموعات، ويجري تطبيقه حالياً في ٨٥ مدرسة إعدادية وثانوية. وسيتم قريباً إدخال البرنامج في ألمانيا أيضاً. وعلاوة على ذلك، فقد اشتركت اللجنة مؤخراً في تمويل المجلس الوطني للريادة الأمريكية



اللاتينية - اليهودية بغية مكافحة القوالب النمطية والتحيز العنصري. وقد نشرت اللجنة هذا العام عدة تقارير فيما يتعلق بمناهضة السامية ركزت فيها تركيزاً خاصاً على الأوساط الجامعية في الولايات المتحدة وفي دول غربية أخرى وفي بعض الدول التي توجد فيها أغلبية من المسلمين. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عرض دافيد أ. هاريس، المدير التنفيذي للجنة، شهادته على تزايد مناهضة السامية في العالم على اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الأوروبية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة.

٤٧- وفي إطار متابعة المؤتمر العالمي، نشر المعهد العربي لحقوق الإنسان كتاباً عن موضوع "التنوع الثقافي والحقوق الثقافية". كما نشر مقالاً عن الإسلام والتمييز وحقوق الإنسان في المجلة العربية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد في بيروت مؤتمراً إقليمياً لتقييم المؤتمر العالمي ومناقشة أنشطة المتابعة. ويجري المجلس حالياً دراسة في ١٥ بلداً عربياً عن التمييز ضد الأطفال المصابين بالإيدز.

٤٨- وهناك منظمة من منظمات حقوق الإنسان تدعى Breakthrough (الإنطلاقة)، وهي تستخدم الثقافة الشعبية والتثقيف لتوعية الجماهير بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وكانت هذه المنظمة عضواً في منظمة غير حكومية بالولايات المتحدة معروفة باسم لجنة تنسيق المؤتمر العالمي. وتعمل المنظمة مفترضةً أن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ديربان لن يتحقق دون أن يشترك فيه أكبر عدد ممكن من المنظمات المحلية والوطنية في الولايات المتحدة، وقد لمست الحاجة إلى الأدوات التعليمية اللازمة لإطلاع من لم يتمكن من المنظمات والمجتمعات المحلية والأفراد من حضور المؤتمر العالمي على نتائجه. وفي إنتاج الفيديو بعنوان "Together Bringing Durban Home: Combating Racism" (تطبيق ديربان على أرض الوطن: لنكافح العنصرية سوياً)، عرضت المنظمة سبع قضايا رئيسية من قضايا العدالة العرقية والإنسية. ويضم الفيلم لقطات لمخرجي أفلام وتغطية للمؤتمر العالمي وإبرازاً للأجزاء المتصلة بهذه القطاعات والتغطية من إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد استخدمت المنظمة الفيديو لإجراء حلقات عمل مع المدارس ومجموعات المجتمعات المحلية ومنظمات العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة، وبدأت عملية إعداد دليل تعليمي سيصحب شريط الفيديو لتزويد المتدربين والطلاب بمعلومات أكثر استفاضة عن القضايا الرئيسية للمؤتمر العالمي، فضلاً عن نتائجه وآثاره على الولايات المتحدة.

٤٩- وقدمت المؤسسة الكندية للعلاقات بين الأعراق تقريراً ترصد فيه التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٥٠- وفي عام ٢٠٠٣، رصد المركز الروسي للتعاون بين الأعراق تأثير القوانين على أوضاع المواطنين الأجانب المقيمين في الاتحاد الروسي.

٥١ - ونظم مركز الدراسات المتطورة للمجتمع الأفريقي ومعهد درامه (Drammeh) بنيويورك مؤتمراً في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عن استبعاد العرب للأفارقة. واعترف المؤتمر بالحاجة إلى مكافحة ما انتهى المؤتمر إلى أنه فقدان جماعي للذاكرة بشأن استبعاد العرب للأفارقة، والحاجة إلى القضاء على هذه الظاهرة.

٥٢ - وقدمت جماعة الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام إلى المفوضية موجزاً بأهم التوصيات التي أصدرتها المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم التحالف من أجل خطة عمل أيرلندا الوطنية لمناهضة العنصرية.

٥٣ - وأفادت هيئة التضامن للنساء الأفريقيات بأنها تسعى إلى إدماج المنظور الجنساني في تحليلاتها للتمييز العنصري في كل ما تجريه من أنشطة المتابعة، وبأنها عززت برنامجاً لتعميم المنظور الجنساني. وترد المبادرات الخاصة بهذا الموضوع التي اتخذتها المنظمة في التقرير الذي قدمته إلى لجنة حقوق الإنسان.

٥٤ - وأفادت جمعية أخوية نوتردام بأنها تقدم رعاية يومية لضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتوجه المنظمة العناية إلى أهمية التسامح الديني في أماكن العمل.

٥٥ - وشن فريق "الحقوق العالمية" المعروف سابقاً باسم الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان حملة لكي تعتمد لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اتفاقية إقليمية لمناهضة العنصرية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ فريق "الحقوق العالمية" أربعة أفرقة متماثلة في التوجه وتستهدف القضايا الرئيسية من بين قضايا المؤتمر العالمي. وهذه القضايا هي: (أ) العمل التصحيحي في مجال التعليم، (ب) والعنصرية في نظام العدالة الجنائية، (ج) وحقوق المزارعين المهاجرين، (د) وتشابك قضايا العنصرية والفقر ونوع الجنس. وتمثل أهداف فريق المصاهرة المعني بالعمل التصحيحي في تبادل الدروس المستخلصة من تنفيذ تدابير العمل التصحيحي في مختلف البلدان، وتيسير تعاون الحكومات والمجتمع المدني في تصميم وتنفيذ تدابير العمل التصحيحي، والتشجيع على حصول برامج العمل التصحيحي على الدعم والمساعدة التقنية من المؤسسات الدولية والإقليمية. واستضاف فريق "الحقوق العالمية" في تموز/يوليه اجتماعاً للمنظمات المعنية بالعمال في المنازل من جميع أنحاء العالم لمناقشة استراتيجيات مكافحة العنصرية والتمييز ضد العاملين في المنازل. وجرى تحليل لقضايا العولمة والتمييز الجنساني والتمييز العنصري، ووضعت خطط لتنفيذ عدد من أنشطة المتابعة في العام التالي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وضع الفريق شبكة إقليمية جديدة مؤلفة من منظمات من جميع أنحاء الأمريكتين لتعزيز استخدام الآليات الدولية والإقليمية لمكافحة العنصرية ضد المزارعين المهاجرين.

٥٦ - ونظم معهد تعزيز الفلسفة الفرانكوفونية احتفالاً خاصاً في ٢١ آذار/مارس، وهو اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الدولي للتسامح. كما أنشأ المعهد شبكة وطنية من المنظمات غير الحكومية المختصة بمكافحة العنصرية والقبلية، ويتولى المعهد تنظيم أعمالها.

٥٧- وأوفدت جمعية إمكانيات بلا حدود الدولية وفداً من الشباب لحضور الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان من أجل عرض معلومات عن العنصرية في الولايات المتحدة وآثارها على الشباب. ونظمت الجمعية في جامعة هاورد بواشنطن العاصمة سلسلة من الحلقات الدراسية للشباب تحت عنوان "فن العمل الناشط". وقد وضعت هذه السلسلة قضايا العدالة الاجتماعية الداخلية في السياق الدولي لحقوق الإنسان، واستخدمت الشعر وموسيقى الهيب هوب (hip hop) وغيرهما من الوسائل الثقافية للحديث عن هذه القضايا. ونوقشت في هذه الحلقات الدراسية قضايا مثل التعويض والصحة والتعليم ولجوء الشرطة إلى العنف.

٥٨- وعقد معهد جاكوب بلاوشتاين (Jacob Blaustein) للنهوض بحقوق الإنسان حلقة دراسية بشأن منهجية حقوق الإنسان ومناهضة السامية. واشترك في هذه الحلقة الدراسية ممثلون عن ١٨ بلداً مختلفاً و٣٦ منظمة. وحث المشاركون الدول الأعضاء الـ ٥٥ في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي اشتركت في الحلقة الدراسية على اتخاذ خطوات محددة للتصدي لمعاداة السامية.

٥٩- وقام "فريق حقوق الأقليات"، بالإضافة إلى أنشطته التقليدية في مجال دعم أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري، بنشر التقارير التالية: دراسة عن "حقوق الباتوا في الأرض في رواندا"؛ وتقرير عن "الشعوب الأصلية والفقير: حالات بوليفيا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس"؛ وتقرير بعنوان "المنحدرون من أصل أفريقي والتمييز والاستبعاد الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"؛ وورقة عن "التنمية والأقليات و الشعوب الأصلية: دراسة إفرادية وتقييم للممارسات السليمة".

٦٠- وأفادت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنصرية والتمييز العنصري والتابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة بأن اللجنة تسعى، منذ عقد المؤتمر العالمي، إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بعقد جلسات إحاطة عامة واجتماعات بشأن العنصرية والتوجهات العنصرية، مثلما فعلت مثلاً أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان والدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومؤتمرات أخرى تتعلق بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان.

٦١- وظلت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي نشطة في عام ٢٠٠٣ في مجال مناهضة العنصرية والتمييز داخل نظام العدالة الجنائية، وأسهمت في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان على الصعيدين الوطني والدولي. وقد عقدت المنظمة في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مائدة مستديرة بشأن العنصرية والتمييز داخل نظام العدالة الجنائية، وذلك بالتعاون مع المنظمة التي كانت تعرف آنذاك بالفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان (والتي صار اسمها فريق الحقوق العالمية). وكان الهدف من هذا الاجتماع تشجيع الحوار وتبادل المعلومات فيما بين المنظمات الأوروبية ومنظمات أمريكا الشمالية العاملة في مجال مكافحة العنصرية والتمييز داخل نظام العدالة الجنائية. وحاولت المنظمة أيضاً، من خلال نشر دراسات تتناول قضايا محددة من العنصرية والتمييز داخل نظم العدالة الجنائية، أن تسهم في إزكاء

الوعي العام. وبدأت المنظمة في عام ٢٠٠٣ بحثاً عن "التمييز فيما يتعلق بأحكام الإعدام في الأردن"، و"تحليل محظورات القانون الدولي المناهضة للعنصرية والتمييز"، و"تجميع أفضل الممارسات المناهضة للتفاوتات العنصرية في أعمال الشرطة". وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة بإعداد دليل إعلامي للأجانب في السجون. وتشمل الأعمال التي تضطلع بها المنظمة ببرامج تدريب عقدت في أنحاء متفرقة من العالم للقضاة، وموظفي السجون، والمجتمع المدني، والسجناء، لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولتشجيع الإدارة الرشيدة للسجون. وفي إدراج موضوع العنصرية والتمييز في برامج التدريب ما يوجه عناية العناصر الفاعلة الرئيسية في نظم العدالة الجنائية في جميع المناطق التي تؤدي فيها المنظمة أنشطتها إلى هذا الموضوع. ويركز العديد من أنشطة التدريب في مجال السجون التي تضطلع بها المنظمة على احتياجات الفئات الضعيفة مثل النساء والأحداث والأقليات والشعوب الأصلية والأجانب.

### Notes

<sup>1</sup> Namely the Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, the International Labour Organization, the Economic Commission for Latin America and the Caribbean, the European Commission and the Council of Europe.

<sup>2</sup> Namely, the American Friends Service Committee, Organizing Asian American Communities, the Global Afro-Latino Caribbean Initiative, the International Human Rights Law Group, the International Indian Treaty Council, International Possibilities Unlimited, Women of Color Resource Center, the Anti-Defamation League, B'nai Brith, the Canadian Race Relations Foundation, the Federal Institution Afroumbandista, the Colombian Commission of Jurists, National Action Committee for the Rights of Children and Women, the World Amazigh Congress, the Asia Pacific Forum on Women, Law and Development, Penal Reform International, Brahma Kumaris World Spiritual University, UNITED for Intercultural Action, the Centre for Human Evolution Studies, the Sikh Human Rights Group, Movement against Racism, Anti-Semitism and Xenophobia, the National Bureau against Racial Discrimination, the NGO Committee against Racism and Racial Discrimination, Migrants Rights International, the U.S. National Network for Immigrant and Refugee Rights and Casa Diritti Sociali.

<sup>3</sup> Namely, International Possibilities Unlimited, Nucleo de Estudios Negros, the Young Men's Christian Association of El Salvador, the U.S. National Coalition to Abolish the Death Penalty, the Canadian Race Relations Foundation, the Asian Youth Network, the Indian Committee of Youth Organizations, the Youth Board of Cyprus, Young Women from Minorities, the South African Foundation for Tolerance Education, the Youth Network of the Americas, the Kuna Youth Indigenous Movement, Asociación de la Juventud Indígena Argentina, the Afro-descendant Youth Network of Latin America and the youth chapter of Mundo Afro.

- - - - -